تاريخ الإرسال 2021/11/01 تاريخ القبول 2022/02/03 تاريخ النشر 2022/03/01

التمكين السياسي للمرأة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

أ.زبيري وهيبة

كلية الحقوق و العلوم السياسية –جامعة محمد لمين دباغين–سطيف2

Political empowerment of women and its role in achieving sustainable development in the Arab world.

Wahiba Zebiri

E-hibbazebiri@yahoo.fr

الملخص:

إن الحقوق التي تطالب بها المرأة في مختلف دول العالم وعلى مر الأزمنة تتغير وتتطور، حيث لم تعد المرأة تطالب فقط بحقها في العيش لأنها كانت تمنع من الحياة كونها أنثى بل ولم تعد أيضا تطالب فقط بحقوق البقاء كالحق في الغذاء والماء وغيرها، بل تطورت مطالبها حتى أصبحت تنادي بأن يكون لها حقوق تمنح لكونها إنسان وليس مجرد صدقة تمنح لها من الغير سواء كان الدولة أو المجتمع الدولي، وتطورت مطالبها إلى أن أصبحت هي بنفسها من تشارك في صنع القوانين التي تحمي حقوقها تلك، ولن يكون لها ذلك من دون أن تمكن سياسيا من المطالبة بحقوقها والمشاركة في صنع القرارات.

كلمات مفتاحية:

التمكين، التمكين السياسي، التنمية المستدامة، الوطن العربي، حقوق المرأة.

Abstract:

The rights demanded by women in various countries of the world and over time change and develop, as women no longer demand only their right to live because they were prevented from life being a female, but they also no longer demand only survival rights such as the right to food, water and others, but their demands have evolved even she began calling for her to have rights granted because she is a human being and not just a charity granted to her from others,

whether the state or the international community. Claim their rights and participate in decision-making.

Key words:

Empowerment, Political Empowerment, Sustainable Development, the Arab world, Women's rights

Résumé:

Les droits revendiqués par les femmes dans divers pays du monde et au fil du temps changent et se développent, car les femmes ne revendiquent plus seulement leur droit de vivre parce qu'elles ont été empêchées de vivre en tant que femme, mais elles ne revendiquent plus seulement des droits de survie tels que le droit à la nourriture, à l'eau et aux autres, mais leurs demandes ont évolué, même Elle a commencé à demander qu'elle obtienne des droits parce qu'elle est un être humain et pas seulement une charité qui lui est accordée par d'autres, que ce soit l'État ou la communauté internationale. droits et participer à la prise de décision

Mots clés

Emancipation Politique, Développement Durable, Monde Arabe, Droits Des Femmes.

مقدمة:

إن الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة لا يمكن تجاهله أو الاستغناء عنه ولا يمكن أن تعامل المرأة على أساس أنها شخص يحتاج إلى المساعدة بل على أساس أنها هي التي تساهم في البناء والتطوير والتغيير، ولن يكون للمرأة ذلك إن لم تمنح لها حقوقها الإنسانية مثلها مثل الرجل كونها كائن بشري، وحقوق الإنسان عالمية لا تقبل التمييز على أي أساس سواء الجنس أو اللون أو الدين...الخ ولن تتحقق التنمية دون التمكن من حقوق الإنسان ولن تتحقق التنمية دون مشاركة كل الفواعل من رجل وامرأة، وحتى تساهم هذه الأخيرة المساهمة الفعالة يجب أن يكون لها أولا الإمكانية للإدلاء بآرائها والمشاركة في القرارات التي تؤثر على التنمية وأن تبرز قدراتها الذاتية ويكون ذلك بتمكنها السياسي داخل الدولة.

أهمية البحث: تكمن أهمية الموضوع في كون التمكين السياسي للمرأة لم يعد فقط مطلب حقوقي قانوني للمرأة بل أصبحت له أهمية بالغة في تحقيق التنمية وبالخصوص في الوطن العربي ، فالانجازات التنموية التي يمكن أن تحققها

المرأة إن تمكنت من إبراز قدراتها ومشاركتها في صنع القرار لا تقل أهمية عن الدور الذي يؤديه الرجل، كما أن التطورات الحالية تستلزم تدخل المرأة من أجل مساندة الرجل لتحقيق التنمية.

لذلك ستكون الدراسة وفق **الإشكالية** التالية: كيف يساهم تمكين المرأة سياسيا من المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي؟ وتتم دراسة هذه الإشكالية عبر التساؤلات الفرعية التالية:

ما هو مفهوم التمكين السياسي للمرأة؟

ما هو تأثير التمكين السياسي للمرأة على تحقيق التنمية المستدامة؟

ما هي أهم المعيقات التي تواجهها المرأة في ذلك؟

أهداف البحث: من أهم الأهداف المراد التوصل إليها في هذا البحث هي:

التعرف على معنى التمكين ثم معنى التمكين السياسي للمرأة و خاصة في الوطن العربي

دور التمكين السياسي للمرأة في تحقيق التنمية في الوطن العربي بمختلف أبعادها

صعوبات تحقيق التمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي

المقترحات التي يمكن تقديمها للوصول إلى تمكين المرأة سياسيا في الوطن العربي

أولا: مفهوم التمكين السياسي للمرأة:

يعد التمكين السياسي للمرأة العربية ضرورة تنموية تساهم من خلالها المرأة في الرقي والتطور لذاتها ولعائلتها ولوطنها وذلك لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة إن تم تمكينها سياسيا ، فما هو مفهوم التمكين السياسي للمرأة؟

1-مفهوم التمكين السياسي:

***-تعريف التمكين:**

ليس هناك تعريف جامع ومتفق عليه حول هذا المفهوم حيث له العديد من التعاريف منها اللغوية حيث يعرف التمكين لغة أنه : التقوية أو التعزيز،[1] أما إجرائيا فيختلف تعريفه حسب مجال تطبيقه فيعرف أنه:" امتلاك الفرد

للقوة ليصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي امتلاكه القدرة على إحداث تغيير في الآخر، الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله[2].

يتعلق هذا التعريف بالأساس بقدرة الشخص الذاتية وأي قدرته على إثبات ذاته وإحداث التغيير مهما يكن الشخص المقابل له، وذلك لامتلاكه القدرات الشخصية التي تؤهله لذلك.

تعريف آخر يتسم بالعمومية بأنه:" عملية اجتماعية متعددة الأبعاد تساعد البشر في أن يتحكموا في حياتهم الخاصة، وهو عملية تعزيز القوة التي يستخدمها الأفراد في حياتهم الخاصة وفي مجتمعاتهم.[3]

وعند **ارتباط مفهوم التمكين بمفهوم التنمية المستدامة** تطور المفهوم وتغير ليشمل معاني متعددة ترتبط كلها بالمشاركة في التنمية ومنها أنه: بناء أفراد يعيشون بقيمتهم من خلال المشاركة في القرارات وعمليات التخطيط وتشجيعهم باستمرار وتوفير التدريب لهم ما يمنحهم فرصة المساهمة بنجاح في المجتمع."[4]

على أن تكون تلك المشاركة في مختلف أبعاد التنمية من جهة ولكافة أفراد المجتمع دون تمييز مهما كان أساسه من جهة أخرى، فكل أفراد المجتمع يجب أن تكون لها القدرة على ذلك.

يتضح من خلال التعارف المقدمة للتمكين على أنه يقوم بالأساس على قدرة وقوة الفرد الذاتية والمجتمعية على إحداث التغيير ودون امتلاكه لتلك القوة لا يمكن القول أن الفرد ممكن سواء سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا،....وأن الجهة المسئولة عن تمكينه تختلف بحسب نوع ذلك التمكين من الأسرة إلى المجتمع إلى الدولة إلى المجتمع الدولي.

***–تعريف التمكين السياسي للمرأة:**

هناك**تعريف رسمي دولي لتمكين المرأة** بواسطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNFM) الذي عرف التمكين أنه:"العمل الجماعي للجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقه.[5]

فيحين تذهب الجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) إلى أن التمكين هو "تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالهاوفرديا وجماعيا, واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها في علاقات القوة في حياتها؛ فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل ".

بالمقارنة بين التعريفين نجد أن الأول يشمل كل فئات المجتمع المستضعفة والمهمشة والتي يجب أن تمتلك القوة من أجل إزالة كل العقبات التي توجهها، في حين التعريف الثاني يركز فقط على المرأة التي تعاني عدم المساواة بينها وبين الرجل.

-**تعريف التمكين السياسي للمرأة:** هناك العيد من المفكرين الذي أعطوا مفهوم للتمكين السياسي للمرأة، حيث عرفه صابر بلول أنه:" عملية الدفع بالمشاركة الفعالة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات و البدائل المتاحة لها و تستلزم المشاركة الفعالة لها تنمية قدراتها وإمكانياتها حتى تمتلك عناصر القوة التي بها يمكنها التغيير في مجتمعها على مختلف الأصعدة."[6]

كما يعرفه عصام الشيخ :" أنه إزالة كل السلوكات والاتجاهات النمطية في المجتمع التي تعمل على تهميش المرأة وتضعها في مراتب أدنى حتى لا يمكنها المشاركة، فالتمكين يتطلب سياسات وإجراءات وقائية بهدف التغلب على كل أشكال اللامساواة وضمان الفرص المتكافئة للجميع خاصة في مجال المشاركة السياسية."[7]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التمكين السياسي للمرأة هو ضمان قدرة المرأة على إحداث التغيير في المجتمع وذلك بامتلاكها القوة الذاتية واكتسابها الثقة في النفس لإحداث ذلك، على أن لا يعتبر ذلك مجرد صدقة لها بل هو حق تتمتع به كما الرجل، ولن يتأتى لها ذلك إلا في مجتمع ديمقراطي ونظام حكم تسوده المساواة مع احترام الاختلاف وقوانين تسمح للمرأة أن تكون عنصرا فعالا مغيرا للظروف السائدة التي لا تعطي للمرأة مكانتها وتؤثر على السياسات الموجودة.

ولمعرفة مدى تمكن المرأة سياسيا وضعت عدة **مؤشرات** لقياس ذلك من قبل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أهمها:

-تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تمنح للنساء في الإدارة المحلية والبرلمان وأماكن صنع القرار.

-تحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية .

-تحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة.

-تحديد النسبة المئوية للنساء اللواتي أدلون بأصواتهم في الانتخابات.

–تحديد النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين. – تحديد نسبة الأعضاء النساء مقارنة بنسبة الأعضاء الرجال في المنظمات الشعبية كالنقابات والجمعيات ....الخ. [8]

ثانيا: دور التمكين السياسي للمرأة في تحقيق التنمية في الوطن العربي بمختلف أبعادها

للتمكين السياسي للمرأة تأثير كبير في تحقيق التنمية وبالتحديد في دول الوطن العربي، فلا يمكن أحد أن ينكر دور المرأة في تحقيق التنمية وعلى مختلف أبعادها، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، ولن يكون ذلك بتبعيتها للرجل بل بتحقيق إنسانيتها وفرديتها ومسؤوليتها، وقد عملت الدول العربية على تحقيق ذلك عن طريق الارتقاء بمستواها العلمي، الصحي، الثقافي والسياسي، وفي الأساس بتحقيق التمكين السياسي لها الذي يفتح المجال أمام المرأة حتى تساهم المرأة بآرائها وأفكارها في بناء مجتمعها في كل المجالات.

1-الوجود القانوني للتمكين السياسي للمرأة في بعض الدول العربية- الجزائر-تونس- المغرب:

أقر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة منذ 14سنة (بجين1995) بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية والتزمت بذلك العديد من الدول، لكن ما زال وضع المرأة في المنطقة العربية مقارنة بباقي دول العالم أقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، سواء من زاوية تمثيل المرأة في السلطات الرئيسية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية أو في المجالس النيابية، وإذا أخذنا تمثيل المرأة في المجالس النيابية نجد أن نسبة تمثيلها في الدول العربية تعد من أدنى النسب على مستوى العالم، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت فيما بين الدول العربية في هذا الصدد، بعض الدول لا تسمح بتولي النساء فيها مناصب قضائية ودول أخرى لم تصل المرأة إلى منصب القضاء فيها إلا منذ فترة قريبة، كذلك أن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية محدود للغاية وتترك بعض الوزارات تحديدا لكي تشغلها النساء ناهيك عن شبه انعدام وجودها في مناصب المحافظين وفي المناصب العسكرية والأمنية. لا أشك أن هناك جهود عديدة بعد مؤتمر بجين لمشاركة المرأة في صنع القرار، ولكنها ليست بالقدر المطلوب، والمثال على ذلك العديد من دول العالم العربي أين يوجد اختلاف بين النص والواقع حول تمكين المرأة سياسيا، وكيف أن ذلك قلص من الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المرأة العربية في تحقيق التنمية.

أ-الوجود القانوني للتمكين السياسي للمرأة في المغرب:

أكد الفصل 19من **الدستور المغربي** على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في نصه على أن يتمتع المرأة والرجل على قدم المساواة بالحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والبيئية الواردة في هذا الباب من الدستور وكذا حسب ما تم النص عليه في الاتفاقيات والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان والتي صادقت عليها المغرب، كما تم التأكيد في الفصل 14 أن للمرأة حق تقديم اقتراحات في مجال التشريع ضمن شروط يحددها القانون العضوي، أما الفصل 30 فقد أكد على حق المرأة في التصويت والترشح للانتخابات وفق الشروط المحددة، أما الفصل 31 فقد أعطى الحق للمرأة في تولي الوظائف العامة... كما قد نصت مختلف القوانين والتشريعات على الحقوق التي تكفل تمكين المرأة سياسيا.

وقد تم بالفعل تطبيق تلك النصوص القانونية على أرض الواقع وزادت نسبة مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية وما يدل على ذلك مثلا: أنه في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 تمكنت النساء من حصد ثلاثين (30) مقعدا ضمن اللائحة الوطنية و(5)مقاعد ضمن اللائحة المحلية، أي بنسبة مشاركة تصل إلى 10.8%، وزاد ارتفاع هذه النسبة في الانتخابات التشريعية لسنة 2011 والخاصة بتشكيل مجلس النواب إلى 60 مقعدا للنساء من بين 395 مقعد.[9]

أما تواجد المرأة في الوظائف العامة في المغرب فهو قليل وخاصة في المراكز التي تساعد المرأة على الإدلاء برأيها والمشاركة في القرارات التنموية المهمة، حيث يبقى تواجدها في المناصب الحكومية والإدارية العليا متواضعا حيث وصلت نسبة المشاركة سنة 2013 إلى 12 % فقط، أما في القضاء فقد وصل نسبة تواجد النساء إلى 20 % ، وفي المراكز الوزارية بلغ سنة 2013 بعد التعديل الحكومي إلى 6 وزيرات لكن مع 39 وزيرا فهذا تمثيلا متواضعا، [10] فكيف للمرأة أن تحقق التنمية ويكون لها دور فيها مع هذه النسبة الضئيلة لمشاركتها ومراكز صنع القرارات المهمة ليست من نصيبها.

ب- الوجود القانوني للتمكين السياسي للمرأة في تونس:

نص**الدستور التونسي** الجديد لعام 2014 على ضمانات قوية لحقوق الإنسان وبالخصوص حقوق المرأة، حيث أكد الفصل 21 منه أن المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون من غير تمييز...، أما الفصل 34 فقد أكد على أن حقوق الانتخاب والاقتراع والترشح مضمونة طبقا للقانون وتعمل الدولة على ضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة،كما أكد الدستور على أهمية التمكين السياسي للمرأة بوجه خاص في الفصل 36 من الدستور حيث نص على أن تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على تدعيمها وتطويرها، كما تضمن الدولة تكافئ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل المسؤوليات في مختلف المجالات حسب ما جاء في الفصل 46 من دستور 2014. [11]

وحتى أن التواجد الفعلي للمرأة التونسية بعد الدستور الحديث يبقى محتشما، فحركة النهضة هي الحزب الذي تحصل على أكبر عدد من النائبات في المجلس الوطني التأسيسي، أما في المكتب التنفيذي فلم يضم إلا امرأة واحدة ومجلس الشورى يضم 37 امرأة و5 نساء في المكتب السياسي للتيار الديمقراطي، و12 امرأة في حزب العمال، ما يدل على أن التواجد الفعلي للمرأة التونسية في الحياة السياسية ما يزال ضعيفا. [12]

ج-الوجود القانوني للتمكين السياسي للمرأة في الجزائر:

لقد نص التعديل الدستوري لسنة 2016 على جملة من الحقوق كن قد نص عليها في الدساتير السابقة خاصة دستور 1996 وقبله دستور 1989، لكن التعديل الأخير جاء النص صريحا، حيث تم النص في المادة 32: كل المواطنين سواسية أمام القانون، والمادة 35 أكدت وبشكل صريح على حق المشاركة السياسية للمرأة بنصها على تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، وأما المادة 36 فقد نصت على ضرورة المناصفة بين الرجال والنساء في المناصب الحكومية والإدارية، وهو ما يساعد المرأة على تولي مناصب القرار وتأثر بذلك على حقوقها وتساهم في إحداث التغيير والتطور.[13]

أما التواجد الفعلي للمرأة على مستوى الحياة السياسية الجزائرية فقد بلغت نسبة تواجدهن في البرلمان سنة 1989 2.6% أي 7 نساء، وفي سنة 1998 بلغت النسبة 15.7 % وفي انتخابات 2012 بلغن النسبة 31 % أما بعد انتخابات 2017 فقد تراجعت النسبة إلى 26%.

ويخضع تمثيل المرأة في البرلمان الجزائري لنظام الكوتا، فقد حدّد القانون تمثيل المرأة في كل قائمة انتخابية بنسبة 33%، ويمكن القول إنها نسبة من النسب الأهم في العالم العربي، وحتى مقارنة بدول غربية. وتحتل الجزائر المرتبة 29 على المستوى العالمي بخصوص التمثيل النسويبالبرلمان. وفي ترتيب أخير قامت به مؤسسة إعلامية أردنية لمشاركة المرأة العربية في البرلمان، تبين أن الدول العربية الخمس الأولى في الترتيب العربي فاقت مشاركة المرأة فيها في البرلمان نسبة مشاركة المرأة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة مع تفوق الدولة التي تصدرت التصنيف العربي لحضور المرأة في البرلمانات العربية على البرلمان الفرنسي في ما يتعلق بنسبة مشاركة المرأة في المجالس النيابية.

وأتت الجزائريات بعد صدارة ترتيب مشاركة المرأة في البرلمان على مستوى الدول العربية وأعرق دول العالم في تاريخ الديمقراطية النيابية، على الرغم من تراجع نسبة المشاركة من 31 بالمائة إلى 26 بالمائة في انتخابات 2017 الأخيرة، وأتت التونسيات في المرتبة الأولى عربيا على مستوى المشاركة النيابية تحت قبة البرلمان ثم العراقيات بمشاركة فاقت ربع أعضاء مجلس النواب العراقي ،وحلت السودانيات في المرتبة الرابعة عربيا بنسبة تمثيل متقدمة في البرلمان السوداني وذلك بنسبة مشاركة قاربت على ربع نواب البرلمان السوداني.

2–مدى مساهمة المرأة الممكنة سياسيا في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي:

هل التواجد القانوني للمرأة العربية على مستوى المجالس المحلية والوطنية وأخذها لمناصب عليا في الوطن له وجود على المستوى الفعلي؟ هذا الذي يسمح للمرأة العربية من المساهمة في تحريك عجلة التنمية، فالمرأة التي لها قدرة على صنع القرار لها إمكانية التغيير، أم أن ذلك يبقى مجرد إضافة لوجود المرأة لأن القانون يفرض ذلك، فوجودها

في مراكز التسيير والقيادة لأمر مهم في تمكنها من الرفع من مستواها التنموي ورفع مستوى التنمية لأسرتها أولا ثم المجتمع ثم الدولة، لأن ذلك التمكين يفتح الخيارات المتاحة أمام المرأة مثلها مثل الرجل، وهو ما تضمنه تعريف التنمية الإنسانية:

أ –تعريف التنمية الإنسانية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: حيث عرف تقرير التنمية لسنة 1990 التنمية أنها: عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس".[14]وتلك الخيارات متعددة لكنها مرتبطة بحقوق الإنسان السياسية، المدنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كمل ترتبط بالمستوى المعيشي للأفراد ومدى تمتعهم بالصحة وحصولهم على التعليم وموارد العيش.....ثم تطور المفهوم لتصبح التنمية بأنها:" تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس":

تنمية الناس: الاستثمار في البشر وذلك بالاهتمام بقدراتهم.

من أجل الناس: أي أن توزع عائدات التنمية على الجميع توزيعا عادلا.

بواسطة الناس: إلى فتح المجال لمشاركة الجميع بقدر المساواة.[15]

أما **التنمية الإنسانية المستدامة** فهي: تهيئة بيئة يستطيع كل الناس أن يوسعوا من قدراتهم التي يمتلكونها من قبل، مع إمكانية زيادة حجم الفرص للأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة على السواء، وأن أساس التنمية الإنسانية هو **عالمية الاعتراف بمطالب** كل فرد: ويعني ذلك أن لا يكون هناك تمييز على أساس الجنس في تحقيق المطالب وأن يكون ذلك عالميا أي في مختلف دول العالم وفي مختلف المجالات.[16]

كما لن تتحقق تلك التنمية باستدامة الحياة البائسة للجيل الحالي إلى الأجيال القادمة، حيث يجب أن يمنح لكل فرد الحق في أن تتاح له الفرصة لتوظيف قدراته الممكنة والتي يتمتع بها، فمثلا لن تتحقق التنمية الإنسانية المستدامة للأجيال المقبلة في حالة التمييز ضد المرأة وعدم منحها فرصة ولا يتم تمكنها سياسيا للتعبير عن قدراتها في الوقت الحالي، فلن تتمكن المرأة مستقبلا لولا تمكنها حاليا، وهذا ما يبرز الدور والأهمية التي يمكن أن تحققها المرأة إن تمكنت سياسيا و أبرزت قدراتها الذاتية وغيرت الواقع الحالي لغد أفضل.

لذلك من أهم الأبعاد التنموية التي تتأثر بمدى تمكن المرأة سياسيا هي البعد السياسي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي:

ب– تأثير التمكين السياسي للمرأة على البعد السياسي للتنمية:

البعد السياسي للتنمية هو: مشاركة من تمسهم القرارات السياسية في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك كل الفئات يصيبها الفشل. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي التشاركي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل، وإشراك المرأة كفئة فاعلة في تحقيق التنمية لا يمكن أن تكون محل شك، لذا فإن التمكين السياسي للمرأة العربية يتيح لها الفرصة أن تكون ضمن مراكز صنع القرارات السياسية المهمة التي تأثر بشكل كبير على التنمية، فتواجد المرأة في البرلمان يسمح لها أن تدلي بصوتها إزاء كل ما سيصدر من قرارات عن أهم سلطة وهي السلطة تشريعية، كما يمكنها المطالبة بتغيير الأوضاع القائمة أو تحسينها، ليس فيما يخص المرأة فقط بل كل ما يتعلق بالأسرة والمجتمع والدولة، فلا يجب أن تحد إمكانيات المرأة للمطالبة بحقوقها فقط بل أن تطالب بحقوق كل من يمكنها التأثير فيهم، ولكن رغم ذلك تبقى مشاركة المرأة العربية ضعيفة وهذا حسب إحصائيات البنك الدولي حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة العربية في البرلمان سنة 2017 15.29%[17] فقط حيث أن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان التونسي وصلت إلى نحو 34.31% كأفضل نسبة تليها الجزائر بنسبة 31.3 % أما المغرب فبنسبة 20.51 % سنة 2017 بينما تحتل كل من اليمن وقطر المرتبة الأخيرة في هذا السياق بنسبة 0 %وتحتل المرأة الفلسطينية الصدارة في تولي مناصب إدارية عليا بنسبة 4.15 %وفق إحصائيات 2015، تليها تونسوقطر، وهذا ما يحد من نسبة مشاركتها في التغيير وتطوير النظم السياسية القائمة وبالتالي إحداث تغيير تنموي سياسي، ومن أهم المجالات التنموية السياسية التي يمكن أن تأثر فيها المرأة الممكنة سياسيا هي المشاركة في تحقيق الديمقراطية التشاركية، والعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والديمقراطية واضحة، فليس فقط المرأة تحتاج إلى الديمقراطية بل أيضا الديمقراطية تحتاج إلى المرأة، وهناك ثالثة عوامل تساهم بشكل كبير في مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في العملية الديمقراطية، وهي: الحصول على الحقوق القانونية ومصادر المعلومات، والتمكين الاقتصادي، والتعليم...، وبالتالي حتى تكون المرأة قادرة على المشاركة في صنع القرار يجب أن تتمكن من كافة حقوقها وخاصة السياسية منها.[18]

ويقول الأستاذ الصالحي أستاذ علم الاجتماع السياسي في ورقة عمل حول وضع المرأة الخليجية إن النساء الداعيات إلى التحديث والتغيير يشكلن عناصر أساسية لإحلال الديمقراطية والتغيير الثقافي في أنحاء العالم العربي.[19] يتبين إذا العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية وتمكين المرأة والتنمية، فحتى يمكن للمرأة أن تساهم في العملية الديمقراطية ينبغي أن تكون عضوا فاعًل في الحياة السياسية (الأحزاب والنقابات)، وفي السلطة وصنع القرار، وفي هيئات ومؤسسات المجتمع المدني، وفي الفضاء الثقافي والإعلامي فالديمقراطية لا تقتصر على التصويت والمشاركة في الانتخابات بل في المشاركة في عمليات الحكم التي تؤثر على مشاركة المرأة في المستقبل.

أما **التأثير المباشر**لمساهمة المرأة الممكنة سياسيا والتي تساهم في العملية الديمقراطية على التنمية: فإن النساء في جميع أنحاء العالم اللواتي يتمتعن بحق التمكين السياسي يمكنهن أن يطالبن بحقوقهن السياسية في التعليم، والأمن، ولحق في المشاركة، كما يطالبن بأن يكون لهن صوت أقوى في مساعدة الدول على اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهن؛ حيث إن تمكين المرأة سياسيا يساهم في تطوير المؤسسات الديمقراطية لكي تتمكن من البدء في التصدي بنجاح للقضايا المتصلة بفرص العمل وحقوق الإنسان، والتنمية والرفاه للإنسان.

ب–تأثير تمكين المرأة سياسيا على البعد الاقتصادي للتنمية في الوطن العربي:

البعد الاقتصادي للتنمية: هناك العديد من التعاريف المقدمة للبعد الاقتصادي للتنمية أو التنمية الاقتصادية منها: أنه العملية التي يرتفع بها الدخل القومي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة، كما يعرف على أنه عملية مخططة وهادفة لتزيد من خلالها نسبة المخرجات الاقتصادية على نسبة المدخلات. [20]

إن الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة الممكنة سياسيا له أكبر بكثير من دور المرأة التي ليس لها ذلك الحق، فالمرأة الماكثة بالبيت لها دور معتبر في تحقيق التنمية وخاص التنمية المحلية عن طريق الصناعات اليدوية التي يمكن أن تشارك بها أو الموارد الغذائية التي يمكن أن تصنعها، أما المرأة التي تشارك هي في صنع القرارات في المجالات المختلفة ومنها الاقتصادية فإن تأثيرها لا يكون على المستوى المحلي فقط بل وطني ويمكن أن يكون عالمي التأثير حيث ستساهم في زيادة الدخل لها ولغيرها عن طريق تمكنها من تسيير مؤسسات اقتصادية أو المطالبة بفتح المجال أمامهم لإدارة مشاريعهم الخاصة،وقدازداد عدد النساء مديري فروع البنوك ومؤسسات التمويل التي تقدم خدماتها للنساء، كما أن المرأة التي لها حق المشاركة في صنع السياسات العامة ولها مراكز قيادية تطالب بحقوقها الاقتصادية وبانفصالها بعملها الخاص عن الرجل وأن لا يبقى منحها للعمل كمنحة من الدولة تتصدق به على المرأة بل يصبح حق تطالب به.

ولذلك فقد تأسس أول فرع للنساء في البحرين في بيت التمويل الكويتيوهو يقدم خدمات مصرفية إسلامية، وتديره سيدة بحرينية،وكان طبيعيا مع تزايد أعداد صاحبات الأعمال، أن تزدهر جمعياتهن الهادفة للتغلب على القيود التي تواجه النساء في مجال الأعمال، مثل صعوبة دخول الأسواق والتوصل للمعلومات والتمويل والمعرفة، ولن يتأتى لهن ذلك من دون أن يكون لهن الحق في الإدلاء بآرائهن والمساهمة في المشاركة في القرارات الاقتصادية الخاصة بهن وذلك بواسطة تواجدهن في البرلمانات والأحزاب والوزارات والجمعيات....أي بتحقق التمكين السياسي لهن، ففي مصر مثلا الآن 22 جمعية لنساء الأعمال مقارنة بواحدة فقط في 1995 وفي المغرب أسست سلوى بلقزيز، وهي صاحبة شركة لتقانات المعلومات والاتصال، جمعية "آفيم" لنساء الأعمال المغربيات

التي زادت عضويتها من 70 في 2000 إلى 184 في 2004، أما في الخليج فقد فتح المجال ومكنت المرأة من المشاركة في مجلس التعاون الخليجي بل وأصبحن كأعضاء فيه.[21]

كما يمكن أن يكون للتمكين السياسي للمرأة **تأثير مباشر** على التنمية الاقتصادية من خلال:

–منح المرأة مكانة في الوسط السياسي كالبرلمان أو الوزارات أو في المراكز الإدارية ذات التأثير الواضح مصدر دخل لعائلتها حتى تتمكن من العيش برفاه.

– منحها حق الترشح يمنحها القوة على خلق مناصب شغل

– حق التصويت والانتخاب باختيار الشخص المناسب الذي يفتح المكانة للمرأة في مناصب الشغل والمساهمة في خلق الثروة والخلق مؤسسات اقتصادية....

ج – تأثير التمكين السياسي للمرأة على البعد الاجتماعي للتنمية:

البعد الاجتماعي للتنمية: هو تلك الجهود المبذولة وفق تناسق بين الإمكانيات المادية والبشرية قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والفردي ومستويات أعلى للحياة المعيشية والاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها ومحاولة الوصول بذلك إلى مستوى الرفاه الاجتماعي.[22]

وإن من أهداف التنمية الاجتماعية هو تطوير كفاءات الفرد الخاصة والمجتمعية لكي يتمكن من المشاركة الفاعلة في التنمية الإنسانية، لذلك كان لزاما حتى تتمكن المرأة من المشاركة في التنمية أن تطور قدراتها في التعليم والصحة والثقافة.....والمرأة المشاركة في الحياة السياسية والتي لها جميع حقوقها السياسية خاصة الحق في التمكين يمكنها المطالبة بتحسين جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، حيث يمكنها أن تطالب برفع نسبة التمدرس عند الإناث، المطالبة بتحسين الصحة للمرأة وخاصة الصحة الإنجابية...الخ وفي هذا المجال تعاني أغلب الدول العربية من التراجع في المستوى الصحي للمرأةوالطفل حيث ترتفع نسبة الوفيات لدى النساء الحوامل والأطفال الرضع في هذه الدول إما لغياب الاهتمام بهن من قبل الدولة أو لغياب الثقافة لدى المرأة لحقوقها وهنا يكون دور المرأة للمطالبة برفع ذلك الغبن على المرأة.

كما أن المرأة التي تعيش حياة اجتماعية جيدة ستؤسس أسرة فاعلة في المجتمع والعكس صحيح ولن تتحسن الأوضاع الاجتماعية للمرأة إلا بنضالها المستمر لأجل تحقيق ذلك، ووسيلتها الفعالة للنضال هي النضال السياسي أي بوصولها إلى مراكز صنع القرار وتطالب بتغيير الأوضاع السائدة وتشارك هي في ذلك التغيير لأنه سيمس المرأة في حد ذاتها.

عوائق تحقيق التمكين السياسي للمرأة في الوطن العربي:

إن الهدف الإنمائي والمتمثل في الوصول بمشاركة المرأة العربية إلى نسبة 30 % في مواقع صنع القرار تعيقه العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية:

من العوائق الاجتماعية: ومن أهمها:

-عبئ الفقر المتزايد على المرأة.

-عدم المساواة في فرص التعليم والخدمات الصحية الموجهة للمرأة.

-العنف ضد المرأة سواء في الأسرة أو خارجها.

-الثقافة الرجولية في المجتمعات العربية

-ازدواجية مهامها بين الأسرة والإنجاب ورغبتها في المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، فكثيرا من النساء من لا تستطيع التوفيق بين الأعباء الكبيرة لها في الأسرة وبين عملها خارج البيت، لذا تتخلى عنه.

-جهل الغالبة من النساء في الوطن العربي بحقوقهن السياسية أو حتى من تعرفها فإن المجتمع الذكوري سيمنعها من المطالبة بها، فكم من النساء غير المسجلات في القوائم الانتخابية وكثيرا منهن من هن مسجلات ولكن لا يدلين بأصواتهن، ناهيك عن حقهن في الترشح لمناصب إدارية أو حزبية.

من العوائق السياسية:

-إن هيمنة الرجال على المجال السياسي وعلى الأحزاب السياسية وثقافة الهياكل السياسية هي واحدة من العوامل التي تعوق المشاركة السياسية للمرأة، وغالبا ما يسيطر الذكور على الأحزاب السياسية على اعتبار أن هذه الأعمال هي من أعمال الرجال وبالتالي يتم تجاهل النساء إلا عندما يتم الحاجة إليهن كما حصل في الثورات العربية، حيث وغالب تم اللجوء إلى النساء لتحريك الثورة وفي صناديق الاقتراع، أو يتم اللجوء إليهن كتكملة للعد المطلوب قانونا في المجالس والأحزاب ولكن يكون وجودها لملأ القائمة فقط وهذا من عيوب نظام الكوتا المعتمد في الكثير من الدول.

-إضافة إلى أن أغلب قوانين الدول العربية لا تحقق المستوى المطلوب من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

-من العوائق الاقتصادية :

-هناك حاجة متزايدة إلى المال لتعزيز المشاركة في السياسة، مما كان له تأثير بالغ على المرأة؛ حيث إن محدودية حصول النساء على الموارد يحد من نطاق عملهن السياسي.

-عدم توافر الدعم الاجتماعي للنساء: فغالبا لا تساند المرأة أختها المرأة.

الاقتراحات المقدمة لتمكين المرأة العربية سياسيا:

من أهم **الآليات** لتمكين المرأة سياسيا والتي توفرها لها الدولة:

- بناء الوعي لدى المرأة: حتى يكون لها العلم بحقوقها ودورها.

- التأهيل والتدريب وبناء القدرات: حيث بعد بناء الوعي عند المرأة يمكنها أن تقبل على دورات تدريبية تساعدها على اكتساب القدرة على التغيير.

- تحديد عدد المناصب التي يمكن أن تشغلها المرأة في المجلس النيابية، حصة التمثيل أو الكوتا.[23]

-منحها الحقوق الأخرى الاجتماعية والاقتصادية: فحقوق الإنسان لا تقبل التجزئة وعدم تمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكنها المطالبة والتمتع بالحقوق السياسية كالحق في التمكين السياسي.

خاتمة:

حدث الكثير من التغيير على مستوى الدول العربية سواء بواسطة قيامها بثورات شعبية ساهمت المرأة فيها بشكل كبير لا يمكن إنكاره، أو بواسطة حركات إصلاحية تم من خلالها تغيير الأنظمة القائمة بأنظمة أخرى برز من خلالها وجود المرأة كفاعل مهم في صنع السياسات والقرارات على مختلف الأصعدة والتي من خلالها تؤثر على التنمية، ولكن مع ذلك يبقى تواجد المرأة في مراكز صنع القرار في الوطن العربي تضمنه القوانين بشكل واضح ولكن وجوده الفعلي أقل من المستوى المطلوب والذي يجب أن تصل له المرأة العربية ليس فقط لتحقيق وجودها وإنما لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة لها وللأجيال المقبلة، لذا من الاقتراحات التي يمكن تقديمها:

-منح مساحة أكبر للمرأة في الوطن العربي لتتمكن من الإدلاء برأيها في القضايا التنموية المتعددة الأبعاد فلا أدرى بحاجة المرأة أكثر من المرأة.

-فتح الفرص للمرأة في المجالات السياسية لترتقي للمناصب التي يمكنها من خلالها التأثير على المسار التنموي في الوطن العربي.

-حماية المرأة عدم تعريضها للعنف السياسي الذي يعيقها عن أدائها أدوارها.

-تسهيل التعديلات القانونية الممكنة التي تتيح تلك الفرص للمرأة.

الهوامش:

[1] مليكة بنت املرداس البوسعيدي، عايدة فؤاد عبد الفتاح النبالوي، **تمكين المرأة العمانية اقتصاديا : المفهوم و المؤشرات و التحديات**، أعمال المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية، التمكين الاقتصادي للمرأة العربية و تعزيز قيم السلام و العدالة و المواطنة، عمان، 2018، ص 27

[2] صابر بلول، **التمكين السياسي للمرأة بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق، 2009، ص 650

[3] وسيم حسام الدين الأحمد، **التمكين السياسي للمرأة العربية –دراسة مقارنة**، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية و دراسات المرأة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2016، ص 16

[4] مليكة بنت املرداس البوسعيدي، عايدة فؤاد عبد الفتاح النبالوي، المرجع السابق، ص 29

[5] وسيم حسام الدين الأحمد، المرجع نفسه، ص 18

[6] صابر بلول، المرجع السابق، ص 18

[7] عصام بن الشيخ ، **تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة**، الفرص و القيود، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح، عدد خاص ، أفريل 2011، ص 272-273

[8] عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 273

[9] وسيم حسام الدين الأحمد، المرجع السابق ، ص 196

[10] وسيم حسام الدين الأحمد، المرجع السابق، ص 203

[11] كهينة جربال، **التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب و الممارسة(الجزائر–تونس–المغرب)**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تيزي وزو ، الجزائر،2015، ص 96-98

[12] كهينة جربال، المرجع نفسه، ص 150

[13] القانون 16-01 المتضمن التعديل الدستوري الجزائري 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 ، سنة 2016

[14] تقرير التنمية البشرية 1990، www.undp.org

[15] ليلي لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009-2010، ص 24

[16] تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ص 13 www.undp.org

[17] البنك الدولي، **قاعدة بيانات التنمية المستدامة**، http://datatopics.worldbank.org/sdgs/

[18] هيفاء أبو غزالة، **المرأة العربية و الديمقراطية**، منظمة المرأة العربية، مصر ، 2013، ص 49

[19] هيفاء أبو غزالة، المرجع نفسه، ص 50

[20] هناء حسن سدخان البدري، **المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية**، مجلة كلية التربية الإسلامية للعلوم التربوية و الإنسانية، جامعة بابل، العدد 27، 2016، ص 277 متواجدة على الموقع https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=125880

[21] تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005، **نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 106، www.undp.org

[22] هناء حسن سدخان البدري، المرجع السابق، ص 275

[23] وسيم حسام الدين الأحمد، المرجع السابق، ص 19